

الوجود التركي في ليبيا يفتح الطريق لعودة داعش

واشنطن تسجل زيادة في عدد عناصر التنظيم مع إرسال أنقرة مرتزقتها

حذرت تقارير إعلامية من استغلال تنظيم داعش لتوقف معركة طرابلس على خلفية اتفاق وقف إطلاق النار بين أطراف الصراع، لاستعادة نشاطه في ليبيا، في الوقت الذي سجلت فيه أوساط عسكرية أميركية ارتفاعا في عدد عناصر التنظيم بالتزامن مع إرسال تركيا مرتزقتها إلى البلد.

طرابلس - أكد مسؤول عسكري أميركي بارز عودة أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا تزامنا مع إرسال تركيا لمقاتلين سوريين متطرفين للقتال إلى جانب ميليشيات داعمة لحكومة الوفاق التي يقودها فايز السراج. وتزامنت التصريحات الأميركية مع تأكيد المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة وجود مقاتلين سوريين في ليبيا للقتال إلى جانب الميليشيات. ورجح سلامة في مقابلة مع إذاعة مونتي كارلو وجود خبراء عسكريين أتراك في ليبيا، لكنه أوضح أن البعثة الأممية لا تمتلك أي مؤشر على نشر تركيا قوات لها في ليبيا. وعمل الرئيس رجب طيب أردوغان على تثبيت الوجود التركي في ليبيا من خلال إرسال مرتزقة سوريين تحوم حولهم شبكات التطرف والانتماء لتنظيمات جهادية.

ويخوض الجيش الوطني الليبي منذ إبريل الماضي حربا ضد الإرهاب والميليشيات، وأمام ما حققه الجيش من مكاسب تحاول تركيا عرقلة هذا التقدم بدعم حكومة السراج عسكريا وتغذية الإرهاب، للحد من نجاحات الجيش من جهة، والتمكين من تطبيق أجندتها التوسعية بليبيا من جهة ثانية.

وبات التدخل التركي في الشأن الليبي ودعمها المباشر لحكومة السراج والميليشيات التي تقف وراءها يتم كنف العلانية. وسبق أن ذكرت تقارير صحافية بأن أنقرة دشنت جسرا جويًا مباشرًا ما بين إسطنبول ومطار معيتقة العسكري قرب طرابلس لنقل المقاتلين السوريين بصفة مرتزقة خاضعين لأوامر قيادات الجيش التركي. وأشارت تقارير عربية وغربية إلى أن أكثر من ألفي مقاتل سوري أرسلوا إلى ليبيا.



مرتزقة أردوغان طرف ثالث في القتال في ليبيا

بقي آخرون في جنوب تركيا لتلقي تدريبات في معسكرات خاصة. كما يفكر بعض المنتمين إلى فيلق الشام الإسلامي في السفر إلى ليبيا.

وذكرت الغارديان "في البداية نشرت تركيا 300 مقاتل من الفرقة الثانية في الجيش السوري الحر وغادر هؤلاء المقاتلون سوريا عبر معبر حوار كلس العسكري في ريف حلب في الرابع والعشرين من ديسمبر، قبل أن يلتحق بهم 350 فردا آخرون في نهاية الشهر نفسه".

ونقلت الصحيفة عن مصادر في ما يسمى بـ"الجيش الوطني السوري" أن المقاتلين وقعوا عقودا مباشرة تصل مدتها إلى ستة أشهر مع حكومة الوفاق، مؤكدة على أنها "لم تكن مع الجيش التركي". وتحدد العقود ألفي دولار شهريا كرواتب، وهو مبلغ ضخم مقارنة بالـ 450 و 550 ليرة تركية (55 - 80 دولار) التي كانوا يكسبونها شهريا في سوريا.

وقال بول سيلفا، نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية إن إدارة الرئيس دونالد ترام بدأت ملاحظة طفرة "صغيرة" في أعداد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا منذ بدأ المشير خليفة حفتر المعركة في العاصمة طرابلس قبل أكثر من شهرين. ونقل موقع المونيتور عن سيلفا قوله إن المعركة المتوقفة حاليا من أجل استعادة طرابلس تعطي مساحة للتفكير للإسلاميين وعودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى البلاد.

وكان التنظيم المتطرف يتخذ من مدينة سرت مقعلا رئيسيا قبل أن تطرده قوات الجيش الليبي. وقال المسؤول العسكري الأميركي إن المعركة نزت الانتباه عن داعش، مشيرا إلى أنه تمت ملاحظة "تجدد صغير لمعسكرات داعش في المنطقة الوسطى". وأوضح أن "القوات الأميركية التي تساعد في قتال داعش غادرت ليبيا

أحزاب تونس تقترح كفاءات اقتصادية لرئاسة الحكومة

تونس - قدمت الأحزاب التونسية، الجمعة، مرشحها لرئاسة الحكومة إلى الرئيس قيس سعيد الذي أمامه مهلة حتى الإثنين لإعلان الشخصية التي سيكلفها بتشكيل الحكومة بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات النيابية.

ولم تتمكن حكومة الحبيب الجملي الذي رشحه حزب النهضة، الأول في ترتيب كتل البرلمان (54 مقعدا من مجموع 217)، من نيل ثقة النواب الجمعة الماضية.

وبناء عليه، يتولى رئيس البلاد تكليف شخصية بعد مشاورات مع الأحزاب والكتل البرلمانية خلال مدة عشرة أيام وفقا للفصل 89 من الدستور. وغالبية الأسماء المقترحة شخصيات ذات خلفيات اقتصادية ومالية لا انتماءات حزبية معلنة لها.

ورشح حزب النهضة أربعة أسماء منها وزير المالية السابق محمد الفاضل عبد الكافي ووزير تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي الحالي أنور معروف ووزير الإصلاحات الاقتصادية الكبرى المستقيل مؤخرا توفيق الراجحي.

أما ثاني أكبر كتل حزب "قلب تونس" (38 مقعدا) فقد سته أسماء بينها وزراء مالية سابقون هم محمد الفاضل عبد الكافي وحكيم بن حمودة ورضا بن مصباح بالإضافة إلى المعارض السياسي لنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي أحمد نجيب الشابي.

وقال رئيس كتلة الحزب حاتم المليكي في تصريحات صحافية إن اختيار هؤلاء "تم وفق خلفياتهم الاقتصادية وانتمائهم للعائلة الديمقراطية الوسطية وخبرتهم في مجال الاقتصاد، وهم من الشخصيات التي لا يدور حولها جدل وقادة على إرساء توافق بين العائلات السياسية".

واستشرط التيار الديمقراطي (22 مقعدا) في المقابل أن يكون رئيس الحكومة المكلف "من غير من تحملوا مسؤوليات حكومية قبل ثورة 2011، ومؤمنا بثورة الحرية والكرامة".

وأكد الحزب في بيان، الجمعة، عدم اعترافه على وزير المالية السابق إلياس الفخفاخ ووزير الطاقة والمناجم السابق المنجي مزروق.



غسان سلامة

قد يكون هناك خبراء عسكريون أتراك في ليبيا

وقالت أوساط سياسية وعسكرية ليبية إن المقاتلين التابعين للجماعات المتطرفة يستغلون توقف معركة طرابلس على خلفية اتفاق وقف إطلاق النار لاسترجاع نشاطهم في ليبيا. وأشار أمر مجموعة عمليات المنطقة الغربية في الجيش الوطني الليبي المبروك الغزوي، إلى أن تركيا ما زالت تقوم بإرسال المسلحين لدعم قوات حكومة الوفاق.

وأضاف الغزوي، في تصريحات صحافية نقلتها الخميس بوابة "أفريقيا

أزمة صامته بين بن كيران وقيادة العدالة والتنمية

واعتبر رشيد لزرقي، أستاذ العلوم السياسية، أن حديث السياسي اليساري عبدالصمد بلكبكي، عن كون العدالة والتنمية مقبلا على انقسام أو انقلاب، هو "تركيب لا يستقيم، وعدم قدرة على فهم الظاهرة الإخوانية، وفق أدواته العلمية المتجاوزة".

وبين لزرقي في تصريح لـ"العرب"، أن "هناك تبايناً للأدوار داخل العدالة والتنمية كحزب سياسي نتج عن جماعة دعوية، والتباين بين القيادات لا يحسم بالديمقراطية حتى وإن ظهرت في بعدها الشكلي، فهي لا تعدو أن تكون ديمقراطية الواجهة، فلا بعد قيميا لها، كما أن القيادات لا تترجم اختيار الإرادة العامة، بل من خلال "الغلبة" باعتماد البيعة التي هي قاعدة شيوخ الجماعة".

وخلافا لتجارب البعض لا يظهر أي تناقض عميق داخل العدالة والتنمية بين جناح الداعم لبن كيران وجناح الداعم للأمين العام الحالي للحزب ورئيس الحكومة سعدالدين العثماني، وذلك لكون طبيعة التكتيك السياسي الذي اعتاد عليه العدالة والتنمية يعتمد على تبادل الأدوار لخدمة لمشروعه بالتمكن من السلطة أطول مدة ممكنة، حسبما ذهب إليه لزرقي.

لكن يذهب البعض الآخر إلى الاستنتاج بأن العلاقة بين تيار بن كيران ومجموعة العثماني متوترة رغم ادعاء الوحدة ورض الصوف. ومما يبرز وجود خلافات عميقة داخل الحزب، امتنع بن كيران، عن حضور اشتغال المجلس الوطني للحزب، الذي انعقد في مدينة سلا، الأحد الماضي، وذلك لأول مرة، مع توجيهه انتقادات شديدة للجهة لقيادي حزبه، وعلى رأسهم الأمين العام الحالي، ورئيس الحكومة، سعدالدين العثماني، بسبب موقفهم من قوانين، منها القانون الإطاري للثروة والكويت، أو ما يسمى "قانون فُرْسَة التعليم".

محمد ماموني العلوي

الرباط - كشفت تصريحات القيادي اليساري عبدالصمد بلكبكي المثيرة للجدل بخصوص رئيس الحكومة الأسبق عبد الإله بن كيران عن ملامح أزمة صامته داخل حزب العدالة والتنمية، قائد الائتلاف الحكومي في المغرب.

واتهم عبدالصمد بلكبكي قيادات العدالة والتنمية بالنكسر لأمينها العام السابق (بن كيران). وقال في تصريحات أثار جدلا واسعا في المغرب إن "أعضاء الحزب حرموا بن كيران من تعويض مالي يمكن أن يستفيد منه، في وقت وجد نفسه فيه دون عمل ودون مورد رزق".

وتكشف تصريحات بلكبكي وردود الفعل الحزبية التي تلقها عن وجود انقسامات داخل العدالة والتنمية بخصوص العلاقة مع الأمين العام السابق، بين تيار يدفع به للعودة إلى الواجهة السياسية وآخر يسعى إلى إقصائه من المشهد. وأشار بلكبكي إلى أن حزب العدالة والتنمية مقبل على "انقسام أو انقلاب وأن هناك شرخا عميقا داخله". معتبرا أن "هذا الأخير يتجه للقيام بفرز داخلي، ولا أحد يتوقع نتائج".

وتابع بالقول "ستكون إما أمام انقلاب ديمقراطي بتغيير القيادة الحالية، وهذا هو رهان بن كيران في الغالب، وإما انقسام وليس انشقاق، لأن بن كيران ليس في حاجة لانشقاق لأن الأغلبية من جهته اتهم العدالة والتنمية بلكبكي السياسي اليساري بالتآمر على الحزب واستهداف وحدته. ويرى متابعون أن العدالة والتنمية الذي استند بنظرية المؤامرة للرد على الاتهامات والانتقادات الأخيرة التي تطال أداءه وبيته الداخلي، يناور لأجل إعادة التوافق مع السلطة مع اقتراب الانتخابات التشريعية لرؤساء البلاد منذ عام في 2021.

مشروع تعديل الدستور الجزائري يواجه رفضا شعبيا مبكرا

شكوك في نية السلطة للاتفاف على مطلب التغيير الشامل

المرفوعة منذ شهر فبراير الماضي. وإذ لبى أغلب المدعوين إلى قصر المرادية مسعى الحوار المفتوح بين السلطة والطبقة السياسية، فإن الغموض لا يزال يكتنف مخرجات أو أهداف الحوار المذكور، وخاصة أن الحوار الذي وعد به الرئيس تبون، خلال حملته الانتخابية مع الحراك الشعبي لا يزال مبهما، ويحاول أن يحد من أزمة البلاد في الدستور الذي عدل العديد من المرات دون أن يحقق الهدف المنشود.

وذهب الناشط السياسي إسلام بن عطية، إلى أن الحوار هو أرضية لحل جميع الأزمات، لكن الحالة الجزائرية تستدعي توفير جملة من الشروط، فضلا بيان مجموعة العشرين الصادر في منتصف أكتوبر الماضي، والذي هو أحد الموقعين عليه، ويأتي على رأسها رفع الحصار عن العاصمة ورفع القيود عن الحريات السياسية والإعلامية وإطلاق سراح المساجين السياسيين.

وأضاف في نقاش خلال المسيرة الشعبية الأخيرة في العاصمة، بأن "تعديل الدستور لن يكون مجديا ولا حلا لازمة البلاد، لأن المطالب واضحة وصريحة، ومهما كان شكل الدساتير التي حكمت البلاد، فإنها لم تكن عائقا أمام تلبية المطالب الأساسية والاساسية للجزائريين، بل إن الخرق وعدم الاحترام جاء دائما من السلطة التي وضعت أو عدلت الدستور".

ولفت إلى أنه لا جدوى من المشروع الذي أطلقته السلطة، لأنه لم يأت في سياق الخطوات التي يتطلبها أي انتقال سياسي ديمقراطي، وإنما يراد منه الانتعاف على الحراك الشعبي، وفرض أمر واقع جديد يضع العربية أمام الحصار، فالدستور الذي نطرح إليه يكون محصلة

صابر بلدي

الجزائر - تراهن السلطة الجزائرية على ورقة تعديل الدستور من أجل استعادة الاستقرار للشوارع الجزائري المنتفض منذ نحو عام، وتامل في التعديلات العميقة التي تعهد بها رئيس البلاد، لأن تكون حلا لازمة النظام السياسي في البلاد، غير أن مؤشرات ميدانية توجي بأن الخطوة هي فرصة جديدة من الفرص الضائعة في المسار السياسي الجزائري. وعكس شعار "تعديل الدستور مسرحية، المشكلة في الشرعية" المرفوع في مظاهرات، الجمعة، في العاصمة وعدد من مدن ومحافظات البلاد، التحديات التي يواجهها مشروع تعديل الدستور المعلن عنه مؤخرا في الجزائر، والذي شكلت له لجنة من الخبراء والمختصين لإعداد نص



أزمة الجزائر أعمق من حصرها في الدستور